ذلك سيجعل حلم التسوية كابوسا ، والمقاومة اثبتت انها قادرة على ذلك ، قادرة على ان تكون الصاعق الذي يفجر الاوضاع من أجل اعادة ترتيبها بما يخدم مصلحة حركة التحرير العربية .. ولقد بدأت العواقب تتفاعل منذ اللحظة التي بدأت فيها اسرائيل بغاراتها الجوية على مخيمات الفلسطينيين والقرى اللبنانية في اليوم التالي مباشرة لعملية معلوت . فقد اثبتت هذه الغارات الانتقامية — الابادية (مخيم النبطية تعرض لثلاث غارات ابادية متتالية خلال ساعات) حقيقة النقيضين اللذين لا يمكن ان يستمر الواحد منهما في الوجود الا بفناء الاخر : الفلسطينيون واسرائيل . وكما عززت عملية معلوت روح الانتقام في اسرائيل ، فان التجارب السابقة التي مرت بها حركة المقاومة في تعاملها مع الجماهير الفلسطينية وانعكاس عذابات هذه الجماهير ايمانا باهداف حركة المقاومة ونهجها، هذه التجارب تجعل الاطلالة على المستقبل من خلال الغارات الاسرائيلية الاخيرة واثقة وواضحة: المزيد من الالام يعني المزيد من التصميم الفلسطيني على ان تكون الارادة الفلسطينية هي في المقام الاول لدى حسم الارادات المتناقضة وتقرير المصير.

القمة الفلسطينية

المجلس الوطني الفلسطيني حسب قواعد العمل فيه والقصد من وجوده هو الجهة التشريعية الشرعية الفلسطينية التي تحدد الخطوط العامة واحيانا التفصيلية لكي تنهج نهجها القيادة الفلسطينية ، كما انه رسميا هو السلطة العليا صاحبة القرار في الشأن الفلسطيني ، كذلك من ناحية عملية فان المجلس هو الحكم في ما يعرض عليه من وجهات نظر واجتهادات يخرج منها على الاغلب بموقف توفيقي ضمن اطار ميثاقه الوطني وبرامجه العامة . ومن خلال تجارب المجلس الوطني — وخاصة دوراته الاخيرة — فان آلية صنع القرار فيه كانت تتجه نحو الاخذ بما هو متفق عليه باجماع في ظل الحرص على الوحدة الوطنية دون ان يسمح للاختلافات المذهبية او التكتيكية ان تنتهك أسس هذه الوحدة او تقوض — واقعا او احتمالا — صورتها التي تحرص الفصائل جميعا على ابقائها سليمة . ومن هنا كان يجري تطويق جميع التعارضات التي تنشأ ، لاسباب ذاتية او موضوعية ، وحصرها في أضيق نطاق وعدم السماح لها بأن تتصاعد الى درجة الاختلاف المؤثر على صورة اللقاء الجبهوي الذي ناضلت الفصائل جميعا من اجل الوصول اليه وارتضت بمنظمة التحرير وأجهزتها التشريعية والتنفيذية ان تكون اطاره .

هكذا من خلال هذا التقليد في العمل الفلسطيني تتوضح أسباب تأجيل انعقاد المجلس الوطني — دورته الثانية عشرة — غير مرة كان آخرها الى مطلع حزيران . فالقضايا المفروض ان تواجهها هذه الدورة جرى حولها حوار عريض وكثير، وخلال أشهر عدة ، دون ان يتم التوصل بشأنها الى موقف موحد — او حد ادنى من الموقف الموحد — يحفظ للمجلس الوطني قدرته على ممارسة دوره ضمن قواعد العمل فيه والاعراف التي تتحكم بهذه القواعد ، ودون ان يتحول هذا الحوار الى **خلاف رسمي** تكرسه الجهة التشريعية الرسمية . وبذلك فان التأجيل كان — في واحد من جوانبه — **محاولات ايجابية** لتدارك الصدع اكثر منه **هروبا سلبيا** من مواجهة الحقائق . كما كان التأجيل — في جانب منه آخر — مرتبطا بما يجري في المنطقة من أحداث، خاصة ترقبات ما يجري في الجانب السوري . فاذا كان من الخطأ الايحاء باستمرار بأن الموقف السوري هو مفتاح الموقف الفلسطيني ، فانه يظل صحيحا والى أبعد مدى ان التطورات في سوريا — من ناحية تاريخية ومن حيث تحليل المعطيات العربية والفلسطينية الراهنة — **تترك** آثارها الواضحة في الصفحة الفلسطينية سلبا وايجابا . وبذلك فان انتظار ما تسفر عنه مساعي فك الالتحام على الجبهة السورية ، بالاضافة الى اشتعال هذه الجبهة في حرب هي خامسة بالتأكيد ، ونتائج ذلك كله على الموقف العربي والاخر الفلسطيني كانت سببا آخر في تأجيل عقد المجلس الوطني .

غير ان القضايا الملحة التي أفرزتها حرب تشرين كانت تقتضي من المقاومة اجابات محددة واضحة تأخذ في الاعتبار متغيرات الساحة العربية (والدولية ايضا) ولكنها في الوقت نفسه تسترشد بالمصلحة الوطنية الفلسطينية اولا واخيرا ، وهو شأن لخصه الاخ ابو عمار أكثر من مرة بقوله ان القرار سيكون فلسطينيا . لقد استحدثت مسائل بعد حرب تشرين ، منها ما أخذ بالفعل حيز التنفيذ ومنها ما زال في نطاق الامكان (ان يكون او لا يكون)